

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون



الجلسة ٦٧١٦

الجمعة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينان. (توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين أذربيجان السيد موسايف ألمانيا السيد بيرغر باكستان السيد ترار البرتغال السيد موريس كابرال جنوب أفريقيا السيد سانغو الصين السيد وانغ من غواتيمالا السيد بريث غوتيريث فرنسا السيد بون كولومبيا السيد أوسوريو المغرب السيد لوليشكي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت الهند السيد كومار الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-23457 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بمخاطبة المجلس الموقر، في هذه الجلسة الهامة التي حددت ولاية فريق الخبراء في دارفور. سألقي بياني بشكل موجز ومقتضب.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/97، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. لقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس الموقرين، أشكركم على السماح لنا اليوم

وأؤكد لكم عزم حكومة السودان ونيتها الخالصة في التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، الذي بدأ في عام ٢٠٠٣. وحققنا كثيراً من النجاحات في إطار العملية السلمية، كان آخرها توقيع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وبدء السلطة الانتقالية لدارفور عملها قبل أيام قليلة. وقد شهد كثير من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن مناسبة الاحتفال ببدء السلطة الانتقالية في تنفيذ وثيقة الدوحة.

أود أن أثنى ما جاء في القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢) عندما تحدث وأكد أن النزاع في دارفور لا يمكن حسمه عسكرياً. هذه أيضاً هي قناعتنا منذ البداية، وأكدناها قبل ذلك عندما فاضنا الإخوة في جنوب السودان، وتوصلنا معهم إلى اتفاق سلام شامل وضع حداً للنزاع الطويل في جنوب السودان. كما أود أن أشيد بتأكيد المجلس لدعمه الكامل للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل شامل، هذا حديث جيد، لكن لا نود أن يبقى حبراً على ورق فحسب، ونود من ثم أن يرى النور ويترجم إلى عمل واقعي.

أقول هذا وفي ذهني واقعة معينة، أخطرت بها مجلسكم الموقر، وهي عندما عبرت قوات حركة العدل والمساواة بأعداد كبيرة، ومسلحة بأسلحة زودها بها نظام ليبيا السابق، وعبرت الحدود إلى جنوب السودان. إنها موجودة الآن وأفدناكم بالتفاصيل عن مكان تواجدها في جنوب السودان، وعلمت من أن أحد أعضاء فريق الخبراء شخصياً بأنه ذهب إلى جنوب السودان ولم توفر له حكومة جنوب السودان الوصول إلى مكان قوات حركة العدل والمساواة، للوقوف على تواجدها ولمعرفة الأسلحة التي جلبتها من ليبيا. ولم نر تحركاً من المجلس في هذا الاتجاه للأسف.

حقيقة عندما أحد بعض اللغة هنا تتحدث عن عقبات تضعها حكومة السودان فيما يتعلق بالتأثيرات، وعمل فريق الخبراء. إن مثل هذه اللغة المأخوذة والمنقولة من قرارات سابقة، تقترح في مصداقية المجلس وتقترح في عملية فريق الخبراء، وتقترح في عمل اللجنة وأمانتها حقيقة. وأذكر تماما أننا أصدرنا جميع التأشيرات في أقل من أربع وعشرين ساعة لفريق الخبراء، وسهلنا لقاءهم بجميع من طلبوا مقابلتهم في السودان، بل إنني استلمت رسالتين من السيد رئيس اللجنة أو فريق الخبراء يشيد فيهما بتعاون حكومة السودان في هذا المجال.

ختاما، بخصوص اللغة التي تشير إلى تزايد العنف، فإنني أستغرب حقيقة للغة التي تتحدث عن الهجمات العسكرية والقصف الجوي. هذه من أدبيات الماضي، ولذلك لم نكن نتوقع أن يتضمن القرار لغة من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره. رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠.

أنا ذكرت هذه الحادثة، لأن حركة العدل والمساواة هي الحركة المسلحة الوحيدة التي بقيت تقريبا من بين بعض الفصائل في دارفور ولم تنضم إلى مسيرة السلام. كما أن اثنين من قادة الفصائل موجودان في جنوب السودان، وأنتم تعلمون أنهما انضما في جبهة سموها الجبهة الثورية لتحرير السودان، هدفها الأساسي هو إسقاط الحكومة في الخرطوم عبر العمل المسلح. وأود أن أختتم هذا الجانب بأن أناشذكُم حقيقة لكي تترجموا ما جاء في هذا القرار ٢٠٣٥ (٢٠١٢)، وأن نرى شيئا من الجهود توجه إلى هذه الحركات بمعاقيتها، خاصة أن ثمة العديد من القرارات السابقة نصت على أن الذين لا ينضمون إلى عملية السلام سيخضعهم المجلس للمحاسبة والعقاب.

أود أن أشير إلى نقطتين أخيرتين. تتمثل الأولى في تفاؤلنا للغاية بأن السلطة الانتقالية لدارفور سوف تمضي إلى نهاية العملية السلمية قريبا، لكننا نحتاج إلى مساعدة المجلس بالضغط على الحركات المسلحة التي لا تود الجلوس للتفاوض. والنقطة الأخيرة تتمثل في أنني أود أن أؤكد، والأخ المنسوب الدائم لكولومبيا رئيس اللجنة يعلم تماما، مدى تعاوننا معه في تسهيل مهمة فريق الخبراء. ولذلك أستغرب